



**كلمة**

**معالي السيد أحمد أبو الغيط  
الأمين العام لجامعة الدول العربية**

**في**

**منتدى التعاون الرقمي والتنمية**

**عمان: 2025/2/23**



**معالي المهندس سامي سميرات**  
**وزير الاقتصاد الرقمي والريادة بالملكة الأردنية الهاشمية**

**سعادة الدكتورة رولا دشتي**

**وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي**  
**للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**

**معالي الوزراء أصحاب المعالي والسعادة،**

**السيدات والسادة،**

أودُ في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، على استضافة هذا الحدث الهام... كما أتوجه إلى كل من ساهم في الأعداد لأعمال هذا المنتدى ليخرج بتلك الصورة المشرفة.. وأشكركم جميعاً على الحضور والمشاركة في أعمال النسخة الثانية من "منتدى التعاون الرقمي والتنمية"، التي تعقد تحت شعار "رؤيتنا، عالمنا، مستقبلنا"... خاصة وأن توقيت انعقاد المنتدى يأتي في ظل عدد من التطورات المتلاحقة والتحديات الخطيرة التي يشهدها عالمنا المعاصر - وخاصة المنطقة العربية.. إنها تطورات وتحديات تواجهنا على كافة الأصعدة السياسية والأمنية، ولها انعكاسات على جميع مناحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



لا يخفى عليكم أن المنطقة العربية تمر اليوم بلحظة ربما تكون الأخطر في تاريخها الحديث.. قضيتنا المركزية - التي تتعلق بها أفئدتنا من المحيط إلى الخليج - تتعرض لخطر التصفية الكاملة.. إنه تحدٍ للعرب جميعاً وليس للفلسطينيين وحدهم.. الفلسطينيون لن يكونوا وحدهم أبداً.. ولن يُسمح بأن يتعرضوا لنكبة ثانية أو أن تُصفى قضيتهم وتُهدر حقوقهم المشروعة.

أقول بعبارة واضحة أن أطروحات التهجير مرفوضة.. مرفوضة عربياً ودولياً.. مرفوضة لأنها مفارقة للواقع، مناقضة للقانون، منبته الصلة بالأخلاق والإنسانية.. وفي هذا الصدد.. فإنني أعبر عن كل التقدير.. وكل الاحترام.. وكل الدعم.. لموقف الدولة التي تستضيفنا اليوم.. المملكة الأردنية الهاشمية.. قيادة وحكومة وشعباً.. في رفض التهجير ورفض أي إجحاف بالحقوق الفلسطينية الثابتة.. وعلى رأسها حق الفلسطينيين في أن يكون لهم دولة مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967.

إن كل الأطروحات والأفكار التي تسعى للالتفاف على حل الدولتين.. أو ظلم الفلسطينيين.. لن يكون من شأنها إلا إطالة أمد الصراع وتعميق الكراهية ومفاقمة معاناة الشعوب.. كل الشعوب في المنطقة.



## السيدات والسادة،

في خضم تحولات عالمية متسارعة على كل الأصعدة.. تتطلع المنطقة العربية إلى اللحاق بركب التنمية وتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.. ويمثل التحول الرقمي عنصراً أساسياً وأداة فعالة للوصول إلى التنمية المستدامة... إذ يسهم بصورة واضحة في تعزيز الإنتاجية، وتحسين كفاءة الحكومات والمؤسسات، والتخفيف من حدة البيروقراطية.

والحق أن بعض الدول العربية قد قطعت أشواطاً كبيرة خلال السنوات الأخيرة على صعيد مجال التحول الرقمي.. حيث استطاعت أن تطور من بنيتها التحتية الرقمية.. مما عزز من قدرة هذه الدول على الاتصال والتفاعل مع التحديات العالمية.. بل تخطت بعض الدول العربية العديد من الدول الغربية التي تمتلك قدرات وإمكانيات هائلة وخبرات متراكمة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا... حيث نجحت ثلاث دول عربية في حجز مكانها ضمن أفضل 20 دولة وفق مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية للعام 2024... وهناك 5 دول عربية ضمن أفضل 20 دولة وفق مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات... و 8 دول عربية في تصنيف الفئة الأولى والأعلى عالمياً لمؤشر الأمن السيبراني لعام 2024.



إن التحديات التي نواجهها اليوم، تنطوي أيضاً على فرص يتعين اغتنامها لتعزيز التعاون والعمل المشترك لوضع المنطقة العربية على الطريق الصحيح، وفي المكانة التي تستحقها... فالتعاون الرقمي لا يقتصر على بعد واحد، أو يتعلق فقط بنقل التكنولوجيا... بل يتخطى ذلك إلى التعاون في نقل المعرفة وتبادل الخبرات وتطوير القدرات البشرية.. ويقتضي ذلك مضاعفة الجهود المبذولة في البحث والتطوير والابتكار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. وللأسف، وبرغم وجود بعض المبادرات المتميزة.. إلا أن المشهد العام في المنطقة يعكس ضعفاً في حجم الأنفاق على البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولاشك، أن ضخ المزيد من الانفاق على البحث والتطوير، سوف يعزز من فرص المنطقة العربية في استقطاب الاستثمارات الخارجية والداخلية، وسييسرهم في رفع قدرة الدول العربية على الانتقال من كونها مجرد مستهلك لهذه التكنولوجيات إلى منتج ومطور لها.. بل سيساعد أيضاً في رآب الفجوة الرقمية بين الدول العربية وبعضها البعض.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني تجديد الدعوة إلى العمل على بدء تنفيذ الأنشطة الخاصة بالأجندة الرقمية العربية، التي تم اعتمادها العام الماضي من قبل القادة العرب في قمة الرياض... والتي تعتبر بمثابة إطار عربي لتنسيق الجهود الرامية لصياغة ووضع



السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية الرقمية.. وتتواءم الأجندة الرقمية العربية بشكل كبير في أهدافها مع الميثاق الرقمي العالمي الصادر عن قمة المستقبل.

إنني أدعو الحكومات العربية لبذل مزيد من الجهد لتهيئة ما يلزم من البنية التحتية، والبيئة التشريعية والتنظيمية لضمان توفر الحماية للبيانات والخصوصية.. ولتبني السياسات الداعمة والمحفزة للاستثمار، ورواد الأعمال.. حتى نتمكن من الاستفادة الكاملة من القدرات الكامنة لدى الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي ومختلف المجالات المتصلة بهذه التكنولوجيات الهامة.

### السيدات والسادة،

إننا لا نستطيع الحديث عن التحول الرقمي والتنمية.. دون التطرق إلى أحد أهم الموضوعات التي تتصدر المشهد العالمي في الوقت الراهن.. وأقصد الذكاء الاصطناعي... والحقيقة أن عدداً كبيراً من الدول العربية تظهر مواكبةً لهذا المجال البارز على نحو يدعو للإعجاب... حيث قامت بعض الدول العربية بتحديث استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الخاصة بها لتواكب التطور العالمي الهائل والمتسارع... ونجد أن دولاً عربية مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قد جاءت من بين أفضل 20 دولة وفق مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي، بالإضافة إلى دول عربية أخرى ضمن أفضل 100 دولة وفق هذا المؤشر.



إن جامعة الدول العربية ليست ببعيدة عن هذا المجال الذي اعتبره في صلب الأمن القومي العربي بمعناه الشامل والمستقبلي أيضاً... فقد اعتمد مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي في دورته (28) الشهر الماضي بهدف توحيد الجهود العربية وتعزيزها في هذا المجال، ولمساعدة الدول العربية في تجنب المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي وتكوين موقف عربي مشترك إزاء القضايا المرتبطة به في المنظمات الدولية... ونتوقع أن تزداد هذه القضايا تعقيداً وتشابكاً مع الوقت... بما يحتم تكوين كوادر عربية قادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا في أبعادها المختلفة، الإنسانية والقانونية والأمنية.

وختاماً فإنني أجدد شكري لكل من ساهم في الإعداد الجيد لهذا المنتدى، وأتمنى أن يحقق غايته المنشودة بتطوير وتنمية وتعزيز التعاون الرقمي في المنطقة العربية... وبقيني أن هذا التعاون سوف يتعمق بصورة جوهرية خلال السنوات القادمة على نحو يصب في صالح شعوب المنطقة ويمكنها من اللحاق بعصرها والامساك بموجة المستقبل القادمة.

وشكراً،